

مرصد المالية العامة

التقرير الشهري لنتائج المالية العامة

تموز ٢٠١٣



سجل إجمالي العجز المالي في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣ حوالي ٣١٢١ مليار ليرة بزيادة ١٣٥٩ مليار ليرة (٧٧ في المائة) عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢ والبالغ ١٧٦٢ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، انخفض فائض الميزان الأولي إلى ١٤٩ مليار ليرة مع نهاية تموز ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٤٠٤ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٢. هذا التدهور في وضع المالية العامة هو نتيجة مشتركة لارتفاع النفقات بقيمة ١١١١ مليار ليرة (١٠ في المائة) إضافة إلى انخفاض الإيرادات بقيمة ٢٤٨ مليار ليرة (٣ في المائة).

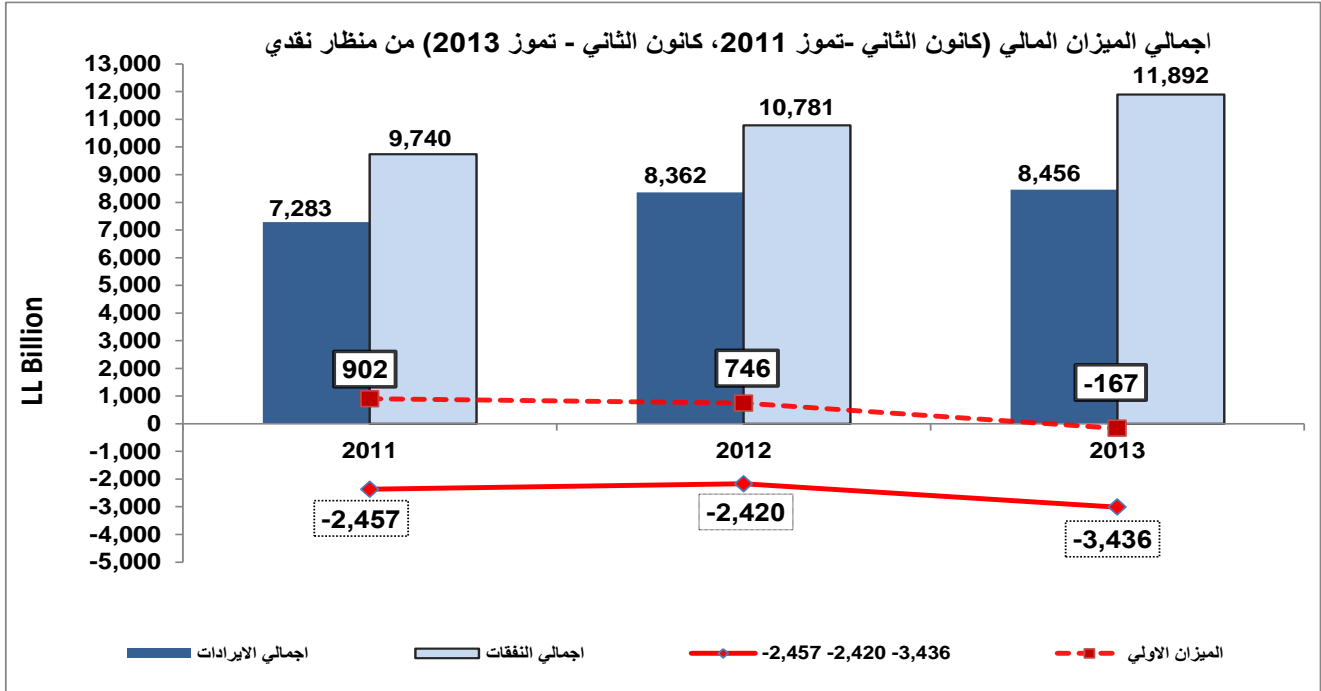
جدول ١: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك-٢ تموز	2012 ك-٢ تموز	2011 ك-٢ تموز	(مليار ل.ل.)
-3%	8,771	9,019	8,536	إجمالي الإيرادات ¹
10%	11,892	10,781	9,740	إجمالي الإنفاق
4%	3,118	3,006	3,177	• تسديد فوائد
-5%	151	159	182	• تسديد أقساط دين ²
13%	8,623	7,616	6,381	• النفقات الأولية ³
77%	-3,121	-1,762	-1,203	إجمالي العجز/الفائض
-89%	149	1,404	2,155	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
 1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
 2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
 3. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظور نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات خلال كانون الثاني- تموز من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بدل إدراج المبالغ المتوقع تحويلها، يرتفع العجز المالي من ٢٤٢٠ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام السابق إلى ٣٤٣٦ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣، في حين يتحول الميزان الأولي من فائض ٧٤٦ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٢ إلى عجز بقيمة ١٦٧ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣.

¹ تم فعلياً تحويل مبلغ ٦٠٣ مليار ليرة و ٧٥٤ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- تموز من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، في حين كانت الأرقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- تموز من عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ هي ١٢٦١ مليار ليرة و ١٠٦٩ مليار ليرة على التوالي.



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

بلغ إجمالي الإيرادات^٢ في كانون الثاني - تموز ٢٠١٣ حوالي ٨٧٧١ مليار ليرة، بانخفاض ٣ في المائة عن مبلغ ٩٠١٩ مليار ليرة المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. من منظار نقدي، ارتفع إجمالي الإيرادات بحوالي ١ في المائة من ٨٣٦٢ مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٢ إلى ٨٤٥٦ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣.

بلغت الإيرادات الضريبية المحصلة خلال فترة كانون الثاني - تموز من العام ٢٠١٣ حوالي ٦٥٢٤ مليار ليرة، بانخفاض حوالي ١٤٧ مليار ليرة (٢ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢، وذلك نتيجة التراجع في كل فئات الضرائب الرئيسية الذي يعود بدوره إلى سببين رئيسيين هما التباطؤ الاقتصادي وسياسة رفع ضريبة القيمة المضافة عن المازوت.

- انخفضت إيرادات الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٤٨ مليار ليرة (٤ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتصل إلى ١٢٦١ مليار ليرة في كانون الثاني - تموز من العام ٢٠١٣، وذلك بسبب تراجع بند الرسوم بقيمة ٦٢ مليار ليرة، مقابل ارتفاع متواضع للتخصيلات لدى الجمارك بقيمة ١٤ مليار ليرة نتيجة الزيادة في استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة المذكورة^٣. وبالتفصيل، انخفضت إيرادات الرسوم على التبغ بقيمة ٦٢ مليار ليرة بعد تراجع بقيمة التبغ المستورد بنسبة ٢٠ في المائة، وقد طغى ذلك على التحسن الطفيف المسجل في إيرادات الرسوم على السيارات.

- تقلصت إيرادات الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بحوالي ٤٥ مليار ليرة (٢ في المائة) ليصل مجموعها إلى ١٩٥١ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني وتموز من العام ٢٠١٣ مقارنة مع

^٢ على أساس الإيرادات المتوقعة.

^٣ تجدر الإشارة إلى ان استيراد النفط تراجع بنسبة ١٨ في المائة خلال فترة كانون الثاني - تموز ٢٠١٣، نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستير هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعريف جمركية مخفضة.

١٩٩٦ مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز ٢٠١٢. تراجعت "ضريبة الدخل على الأرباح" بحوالي ٥٢ مليار ليرة (٥ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ ٩٠٤ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢ إذ أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بقيمة ٥١ مليار ليرة (٢١ في المائة) لتبلغ ١٩١ مليار ليرة خلال الفترة ذاتها، نتيجة الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال كانون الثاني- تموز ٢٠١٢. في المقابل، ارتفعت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة ٦٠ مليار ليرة (١٦ في المائة) لتبلغ ٤٤٢ مليار ليرة مع نهاية تموز ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام^٤.

• انخفضت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بقيمة ٣٧ مليار ليرة (٢ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة ليصل مجموعها إلى ٢٣٤٧ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٣٥ مليار ليرة (٢ في المائة) لتسجل ٢٠٨٢ مليار ليرة. هذا الانخفاض هو نتيجة مباشرة لقرار مجلس النواب بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت^٥، ما أدى إلى تراجع القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك بحوالي ١٠٩ مليار ليرة. قابل هذا التراجع زيادة في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بقيمة ٧٣ مليار ليرة ليصل مجموعها إلى ٨٥٨ مليار ليرة خلال كانون الثاني- تموز ٢٠١٣. من جهة أخرى، شهدت إيرادات "رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" و"رسوم التسجيل على السيارات" ارتفاعاً متواضعاً بلغ ٦ مليار ليرة و ٣ مليار ليرة على التوالي في فترة كانون الثاني- تموز من العام ٢٠١٣.

• تراجعت إيرادات الضريبة على الأملاك بقيمة ٩ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ٦٧٥ مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣، حيث انخفضت إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٢٦ مليار ليرة، ما طغى على الزيادة في "رسم الانتقال" بقيمة ١٣ مليار ليرة. ويأتي الانخفاض في إيرادات رسوم التسجيل على العقارات كدليل على التراجع المسجل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال كانون الثاني- تموز ٢٠١٣ والبالغ ٣ في المائة، ما يعكس بدوره التراجع في عدد العقارات المباعة بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة ذاتها.

• تدنت إيرادات رسوم الطابع المالي بحوالي ٨ مليار ليرة (٣ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٢٩٠ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣.

^٤ في العام ٢٠١٢، اتخذت مديرية الواردات في وزارة المالية إجراءات لتدقيق التصاريح المقدمة من المؤسسات المالية، مما أدى إلى زيادة إيرادات ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٤٢ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز من العام ٢٠١٢، مقارنة مع ١٨٠ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز من العام ٢٠١١.

^٥ تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وكذلك تسديد دفعات المفعول الرجعي في الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.

^٦ بموجب القانون رقم ٢٠٧، تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

انخفضت الإيرادات غير الضريبية^٧ بقيمة ٢٢٤ مليار ليرة (١٢ في المائة) مقارنة مع السنة السابقة لتبلغ ١٧٢١ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣. مع العلم أنه من منظار نقدي، ارتفعت هذه الإيرادات بقيمة ١١٨ مليار ليرة (٩ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٤٠٦ مليار ليرة، إذ ارتفعت التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات إلى ٧٥٤ مليار ليرة مقارنة مع ٦٠٣ مليار ليرة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٢. وقد جاءت أبرز التغييرات الأخرى في الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة المذكورة لتطال البنود التالية: (١) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي التي تراجعت بقيمة ٣٤ مليار ليرة، (٢) رسوم السير التي انخفضت بقيمة ٢٤ مليار ليرة، (٣) الإيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني التي تراجعت بقيمة ١١ مليار ليرة، إضافة إلى (٤) إيرادات كازينو لبنان التي تقلصت بحوالي ١١ مليار ليرة. وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من مرفأ بيروت^٨ التي بلغت ٣٠ مليار ليرة في نهاية تموز ٢٠١٣ مقابل لا شيء في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ارتفعت إيرادات الخزينة بقيمة ١٢٣ مليار ليرة (٣٠ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٥٢٦ مليار ليرة في فترة كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" إضافة إلى "الودائع" بقيمة ٨٥ مليار ليرة و٣٦ مليار ليرة على التوالي. ويعود الارتفاع في البند الأول إلى تسديد وزارة الاقتصاد والتجارة لسلفة خزينة بقيمة ٤١ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣، مقارنة مع لا شيء في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢ (لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المربع رقم ١ من مرصد المالية العامة لشهر حزيران ٢٠١٣). أما الارتفاع في بند الودائع فيعود جزئياً إلى التعديل في ودائع وزارة الشؤون الاجتماعية بقيمة ١٩ مليار ليرة، مع العلم أنه يتم قيد هذا المبلغ كتوقيفات من جهة النفقات بحيث لا يتأثر الميزان المالي بذلك.

سجل إجمالي الإنفاق ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٠ في المائة أو ١١١١ مليار ليرة، ليبلغ مجموع النفقات ١١٨٩٢ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني- تموز ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٠٧٨١ مليار خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢.

ارتفعت النفقات الجارية الأولية^٩ بقيمة ٦٧٠ مليار ليرة (١١ في المائة) لتصل إلى ٦٩٧٠ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، ويعود ذلك بشكل رئيسي للأسباب التالية: (١) ارتفاع التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣ مقارنة مع ٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ - هذه الفروقات هي نتيجة الاختلاف في توقيت الدفعات السنوية، (٢) ارتفاع مخصصات الرواتب والأجور بقيمة ٢٠٣ مليار ليرة (٦ في المائة) - نتيجة زيادة غلاء المعيشة، (٣) تضخم في المساهمات لصالح "القطاع غير العام" بقيمة ٧١ مليار ليرة - عائد بشكل كبير إلى تسوية المخصصات المتراكمة عن العام ٢٠١٢ لمختلف الوزارات الاجتماعية، (٤) ارتفاع في التحويلات الاجتماعية لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة الجسدية والعقلية وذلك بعد إعادة تقييم نفقات الاعانة للفرد الواحد، إضافة إلى (٥) ارتفاع التحويلات لدعم القمح^{١٠} - نتيجة ارتفاع متوسط أسعار القمح عالمياً خلال فترة كانون الثاني- تموز ٢٠١٣. في المقابل، انخفضت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان بشكل مؤقت بقيمة ٣٧ مليار ليرة (٢ في المائة) لتبلغ

^٧ على أساس الإيرادات المتوقعة.

^٨ ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحولة من إيرادات مرفأ بيروت إلى وزارة المالية هي بالاساس جزء من حصة الإيرادات عن العام ٢٠١١.

^٩ النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

^{١٠} بناء للمرسوم رقم ٩٩٦٧ تاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٣.

١٨٢٩ مليار ليرة، حيث طغى التراجع السنوي المسجل في كمية الفيول المستوردة بنسبة ١٨ في المائة على الزيادة بنسبة ٨ في المائة في كمية المازوت المستورد خلال الفترة المذكورة^{١١}، في حين انخفض متوسط سعر النفط الخام بأقل من ١ في المائة ليصل إلى ١١٠،٥ دولار أميركي للبرميل الواحد.

ارتفعت تسديدات الفوائد بحوالي ١١٢ مليار ليرة لتبلغ ٣١١٨ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١٦٨ مليار ليرة. أما تسديدات أقساط ديون خارجية فقد بلغت حوالي ١٥١ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ٨ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة ٩٨ في المائة أو ٣٤٣ مليار ليرة لتصل إلى ٦٩٣ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٣٥٠ مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة: (١) ارتفاع النفقات المخصصة لإنشاء الطرق في عدد من المناطق اللبنانية كالطريق التي تصل بين البترون وبجدرفل، (٢) زيادة التحويلات التي تهدف إلى تحسين عدة أبنية حكومية مثل قصر العدل في طرابلس، (٣) ارتفاع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات العقارية مثل استملاك قطعة أرض لإنشاء محطة تكرير للمياه في كسروان، (٤) تضخم الدفعات العائدة لمساعدات الإغاثة، من ضمنها مساعدة اللاجئين السوريين وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية، إضافة إلى (٥) ارتفاع الدفعات المتعلقة بشراء معدات مختصة بالمعلوماتية ومنها نظام اوراكل للرواتب لدى وزارة المالية. في الوقت نفسه، انخفضت التحويلات إلى كل من صندوق المهجرين ومجلس الجنوب بقيمة ٤٨ مليار ليرة ٣ مليار ليرة على التوالي في الفترة المذكورة.

بلغت نفقات الخزينة^{١٢} ٨٣٤ مليار ليرة في فترة الممتدة بين كانون الثاني وتموز ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٨٢٢ مليار ليرة المسجل في العام ٢٠١٢، أي بارتفاع نسبته ١ في المائة، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) الودائع بقيمة ٥٨ مليار ليرة، (٢) رديات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٥٦ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٣٤ مليار ليرة نتيجة الاستملاكات المتعلقة بتهيئة سد وبحيرة في منطقة بقعاتا بقيمة ٢١،٥ مليار ليرة سددت عبر صناديق وزارة المالية. تجدر الإشارة أن هذه العملية يتم قيدها أيضاً في حساب "الأمانات" من جهة الإيرادات، بحيث لا يكون لها أي تأثير على إجمالي العجز المالي. قابل هذا الارتفاع في نفقات الخزينة تراجع في المدفوعات العائدة للبلديات (بقيمة ١٨٣ مليار ليرة) البالغة ٣٦٤ مليار ليرة في كانون الثاني- تموز ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٥٤٧ مليار ليرة المسجل في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

بلغ إجمالي الدين العام ٩٠،٨٠١ مليار ليرة مع نهاية تموز ٢٠١٣، بارتفاع عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢.

سجل الدين بالعملة المحلية ارتفاعاً بقيمة ١١٤٥ مليار ليرة (٢،٣ في المائة) في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥١،٣٤٣ مليار ليرة. ارتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة ١٣٢٩ مليار ليرة (٨،٨ في

^{١١} ان الدفعات التي تم تسديدها لشركة كهرباء لبنان في كانون الثاني- تموز من العام ٢٠١٣ تغطي كلفة استيراد النفط خلال الفترة الممتدة بين أيار ٢٠١٢ وتموز ٢٠١٣.

^{١٢} بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

المائة) لتبلغ ١٦,٣٧٨ مليار ليرة، كما ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٦٥٠ مليار ليرة (١٠ في المائة) حيث بلغت ٧١٢٩ مليار ليرة، لتطغى هذه الزيادات على الانخفاض في سندات الخزينة التي تملكها المصارف التجارية حيث سجلت ٢٥,٨٨٦ مليار ليرة مع نهاية تموز ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٧,٢٦٧ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٢.

ارتفع الدين بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٦٩٧ مليار ليرة (٧,٣ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، ليبلغ ٣٩,٤٥٨ مليار ليرة مع نهاية شهر تموز ٢٠١٣. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١٠,١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢,٤٠٠ مليار ليرة، نتيجة عمليتين لإصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١,١ مليار دولار أميركي لكل منها إضافة إلى عملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي^{١٣}. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٣ بنسبة ١٠,١ في المائة و٧,٤ في المائة على التوالي، نتيجة لتسديد أقساط الدين. وقد شهد شهر تموز تسديد أقساط دين بقيمة ١٥ مليون دولار أميركي تعود إلى إصدارات اليوروبوند الماليزية التي تشكل جزءاً من ديون باريس ٣. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٤٨ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥٣٦ مليار ليرة، في حين ارتفعت قيمة الفوائد المتركمة على سندات اليوروبوند بحوالي ١٤٣ مليار ليرة لتبلغ ٥٤٣ مليار ليرة. كذلك شهدت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية زيادة بلغت ٢٤ مليار ليرة مقارنة مع نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة في نهاية تموز، وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦,٨٧٨,٣٧٠,٩٥ دولار أميركي في شهر شباط ٢٠١٣.

^{١٣} مزيد من المعلومات حول عمليات إصدار الدين خلال ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية تحت "عمليات إصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦,٧٥ في المائة إصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣" و"الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤,٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥,٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، إصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦,١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.ل.)
-4.3%	8,245	8,616	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-2.2%	6,524	6,670	• الإيرادات الضريبية
-11.5%	1,721	1,945	• الإيرادات غير الضريبية
30.5%	526	403	إجمالي إيرادات الخزينة
-2.7%	8,771	9,019	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.ل.)
-2.2%	6,524	6,670	الإيرادات الضريبية
-2.3%	1,951	1,996	ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها
-5.5%	904	956	• ضريبة الدخل على الأرباح
15.6%	442	382	• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
-21.2%	191	242	• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
-0.8%	384	387	• ضريبة الدخل على الفوائد (5%)
11.9%	30	27	• غرامات (ضريبة على الدخل)
-1.3%	675	684	ضريبة على الأملاك، ومنها
3.6%	128	124	• ضريبة على الأملاك المنبئية
-5.5%	449	475	• رسوم تسجيل على العقارات
-1.5%	2,347	2,384	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها
-1.7%	2,082	2,118	• الضريبة على القيمة المضافة
4.2%	208	199	• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها
2.6%	120	117	- رسوم تسجيل على السيارات
6.9%	87	81	- رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-3.7%	1,261	1,309	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها
2.9%	482	468	• الجمارك
-7.4%	780	842	• رسوم، ومنها
-0.9%	283	285	- رسوم على البنزين
-21.4%	228	289	- رسوم على التبغ
0.9%	264	261	- رسوم على السيارات
-2.6%	290	297	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.د.)
-11.5%	1,721	1,945	الإيرادات غير الضريبية
-14.4%	1,295	1,512	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملك دولة، ومنها
-13.3%	1,202	1,387	• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية
-13.4%	72	84	- إيرادات كازينو لبنان
-	30	0	- إيرادات مرفأ بيروت
-26.8%	30	41	- إيرادات من وفر موازنة مديرية البانصيب الوطني
-15.2%	1,069	1,261	- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي 1/
1.1%	61	60	• حاصلات من مؤسسات عامة مالية
-54.8%	28	62	• حاصلات من أملك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
5.6%	4	4	• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
-2.2%	332	340	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
-5.7%	265	281	• رسوم إدارية، ومنها
0.6%	17	17	- رسوم كتاب العدل
12.9%	78	69	- رسوم الأمن العام
-16.8%	119	143	- رسوم السير
-14.6%	15	18	- رسوم قضائية
0.2%	11	11	- رسوم القيادة
47.4%	20	14	• عائدات إدارية
-21.7%	2	2	• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمان لوحة عمومية)
4.2%	37	35	• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
12.1%	8	8	• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
-19.7%	5	7	الغرامات والمصادرات
2.6%	89	87	إيرادات غير ضريبية مختلفة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١ تم تحويل ٩٠٥ مليار ليرة فقط من المبلغ المتوقع تحويله في فترة كانون الثاني - تموز ٢٠١٢ من وفر موازنة وزارة الاتصالات والبالغ ١٢٦١ مليار ليرة. كذلك من أصل مبلغ ١٠٦٩ مليار متوقع تحويله من في فترة كانون الثاني - تموز ٢٠١٣ من وفر موازنة وزارة الاتصالات، تم تحويل ٧٥٤ مليار ليرة.

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.ل.)
8.2%	10,239	9,465	١. النفقات الجارية
5.9%	3,663	3,460	المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
8.8%	2,403	2,209	• مخصصات ورواتب وأجور (بند 13)
-0.5%	1,057	1,062	• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها
26.2%	922	730	- معاش تقاعد
-59.3%	135	332	- تعويضات نهاية الخدمة
7.8%	203	188	• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/
3.7%	3,118	3,006	تسديد فوائد، ومنها: 2/
-2.9%	1,853	1,909	• فوائد على القروض الداخلية
15.3%	1,265	1,098	• فوائد على القروض الخارجية
-5.2%	151	159	تسديد أقساط ديون خارجية
39.1%	232	167	• مواد استهلاكية، ومنها
-0.6%	38	39	- نفقات تغذية
-75.2%	9	36	- محروقات
113.0%	116	54	- أدوية
-13.5%	16	18	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/
19.0%	82	69	• خدمات خارجية
15.9%	2,630	2,269	• تحويلات أخرى، ومنها 4/
-2.0%	1,829	1,866	- شركة كهرباء لبنان 5/
400.0%	250	50	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-21.6%	44	56	- الهيئة العليا للإغاثة
52.9%	205	134	- التحويلات إلى القطاع الغير عام
-	0	0	- سلفات خزينة لدعم المازوت
78.6%	41	23	- دعم القمح
-81.7%	3	18	- المساهمة لسطات المياه
-	0	0	- المحكمة الخاصة بلبنان
-65.5%	1	4	- دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية
5.3%	0	0	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/
10.7%	251	227	• نفقات جارية أخرى، ومنها
-8.9%	173	190	- مستشفيات
122.2%	77	35	- أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)
-97.8%	0	1	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة 3/
3.4%	111	108	• احتياطي
3.4%	111	108	- دعم الفوائد
98.1%	693	350	٢. نفقات استثمارية
4962.2%	14	0	• استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات
116.5%	46	21	مائية
89.9%	427	225	• تجهيزات
-100.0%	0	48	• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها
-8.3%	28	30	- صندوق المهجرين
336.6%	240	55	- مجلس الجنوب
31.0%	103	79	- مجلس الإنماء والإعمار
259.7%	48	13	- وزارة الأشغال والنقل العام
-	15	0	- أخرى، ومنها
81.1%	179	99	الهيئة العليا للإغاثة
1281.5%	27	2	• صيانة
-	0	3	• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
-6.3%	0	0	• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب 6/
-19.6%	95	118	• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة
			٣. سلفات موازنة 7/



7.9%	27	25	٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /8
1.4%	834	822	٥. نفقات الخزينة /9
-33.4%	364	547	• بلديات
106.9%	66	32	• ضمانات
120.1%	106	48	• ودائع /10
52.7%	297	195	• أخرى، ومنها
40.9%	193	137	• ردّيّات الضريبة على القيمة المضافة
584.9%	4	1	٦. إنفاق غير ميّوب
10.3%	11,892	10,781	٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب ٢٠١٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي
١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ إن أرقام النفقات المصدر من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقاً كسلفات خزينة من حسابات الخزينة. هذه التوقيفات موجودة على جانبي الإيرادات والنفقات لأمر تتعلق بالحاسبة ولا تعتبر إنفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.

٤/ تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة "سلفات خزينة لسلطات المياه" والبالغة قيمتها ٢٣ مليار من نفقات الخزينة في عام ٢٠١١ وتصنيفها تحت بند تحويلات مختلفة، وبدء من العام ٢٠١٢ أصبحت تحويلات إلى سلطات المياه ضمن البند ١٤.

٥/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علماً أن بند كبرياء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة" إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاماً مع أداء المالية العامة.

٦/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف المدفوعات التي حررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددين، بناءً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءً على فواتير مصدقة من قبل سكرتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٧/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموها الملحوظ في الأونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٨/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٩/ اعتباراً من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

١٠/ تمثل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تم تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.ل.)
-1.2%	4	5	تحويلات إلى مجلس الجنوب
34.9%	18	14	تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار
-28.0%	3	5	تحويلات إلى صندوق المهجرين
6.0%	168	159	تحويلات إلى الجامعة اللبنانية
24.1%	9	7	تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

نسبة التغير 2012/2013	2013 ك٢ - تموز	2012 ك٢ - تموز	(مليار ل.ل.)
3.7%	3,118	3,006	تسديد فوائد
-2.9%	1,853	1,909	الدين بالعملة المحلية
15.3%	1,265	1,098	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
15.6%	1,190	1,030	- فوائد على اليوروبوند*
28.5%	4	3	- فوائد على قروض خاصة*
10.1%	72	65	- فوائد على قروض ميسرة
-5.2%	151	159	تسديدات أقساط قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعمالية

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان^١

نسبة التغير 2012/2013	2013	2012	(مليار ل.ل.)
	ك٢- تموز	ك٢- تموز	
-2.0%	1,829	1,866	شركة كهرباء لبنان، ومنها
-17.4%	52	63	خدمة الدين، ومنها:
-15.9%	23	27	• قروض ميسرة، ومنها:
-15.6%	18	22	- تسديد أقساط
-17.1%	4	5	- تسديد فوائد
-18.6%	30	36	• قروض مكفولة من مصرف لبنان
-1.4%	1,777	1,802	شراء غاز و فيول
-1.4%	1,777	1,802	• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك
0.0%	0	0	• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي
-	0	0	سلفات خزينة لتسديد دفعات القيمة المضافة
-	0	0	• ضريبة القيمة المضافة لاستيراد الوقود
-	0	0	• دفعات شركة كهرباء لبنان العائدة إلى كاربور شيب

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "تفقات الخزينة" إذ كانت تنفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "تفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "تفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداءً من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "تفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر شباط 2013 (مليار ليرة)

نسبة التغير	التغير	2013	2012	2011	2010	
ك ١ 2012-	ك ١ 2012-	تموز	ك ١	ك ١	ك ١	(مليار ل.ل.)
تموز 2013	تموز 2013					
4.4%	3,842	90,801	86,959	80,887	79,298	إجمالي الدين العام
2.3%	1,145	51,343	50,198	49,340	48,255	الدين بالعملة المحلية
8.8%	1,329	16,378	15,049	16,374	13,130	• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL) ¹
-5.1%	-1,381	25,886	27,267	25,177	27,214	• المصارف التجارية
15.2%	1,197	9,079	7,882	7,789	7,911	• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
10.0%	650	7,129	6,479	6,538	6,268	- مؤسسات عامة
0.0%	0	134	134	41	-	- سندات فروقات المتعهدين ²
7.2%	57	846	789	788	867	* فوائد متراكمة من الدين
7.3%	2,697	39,458	36,761	31,547	31,043	دين بالعملة الأجنبية ³
-1.9%	-48	2,536	2,584	2,566	2,624	• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-10.1%	-297	2,628	2,925	3,512	4,137	• ديون باريس 2 (يورويوند وقروض) ⁴
-7.4%	-98	1,216	1,313	1,723	1,855	• ديون باريس 3 (يورويوند وقروض) ⁵
10.1%	2,973	32,400	29,427	23,259	21,870	• إصدارات يورويوند في السوق
35.8%	143	543	400	407	483	• فوائد متراكمة على اليورويوند
21.4%	24	136	112	80	74	• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية ⁶
6.1%	793	13,709	12,916	10,984	11,419	ودائع القطاع العام
4.1%	3,049	77,092	74,043	69,903	67,879	صافي الدين العام
3.9%	2,303	60,926	58,623	50,192	51,308	إجمالي القيمة السوقية للدين ⁷
-0.5%	0	67%	67%	62%	65%	% من إجمالي الدين

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

- ١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان لتمويل شراء الكهرباء من سوريا، وقد بلغت هذه القروض 300 مليار ليرة في تشرين الثاني 2003 و150 مليار ليرة في تموز 2004. تصنف هذه الديون كجزء من الدين العام لأنها مكفولة من الدولة. وقد تم تسديد كامل هذه القروض على التوالي في نيسان وتموز ٢٠١٣.
- ٢: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية
- ٣: أرقام كانون الأول 2010 - كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- ٤: ديون باريس ٢ (القروض واليورويوند) تتضمن يورويوند صدر أولاً بقيمة ١,٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.
- ٥: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009
- ٦: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).
- ٧: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٦٩

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢، كانون الثاني-نيسان ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢، كانون الثاني-آذار ٢٠١٣

٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول - كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني- آذار ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والأول من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني - أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٥٢

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة - نشرة شهرية، كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة - الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣ نشرة شهرية، شباط - تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٨١٠٥٨١ ٩٦١

فاكس: ٩٨١٠٥٩١ ٩٦١

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb

الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb